

حقيقة رأي الفراء في تركيب أداة الاستثناء (إلا) - تحقيق وتأصيل

عبد الحميد حمودي الشمري

المخلص

من يتابع تقصّي النحويين للأدوات النحوية - حركاتها وأبنيتها اللغوية ووظائفها - ويقف على سعيهم الحثيث لإدراك أصولها من حيث البساطة والتركيب، يدرك فعلا سعة هذا النشاط العقلي الذي يتمتع به النحويون، ويعجب بتعليلاتهم المتنوعة واستدلالاتهم المتفاوتة التي تكشف عن خيال ذهني خصب، ورغبة ملحة في إدراك حقائق هذا القسم من أقسام الكلام، ولعلّ الباعث على هذا إنّما هو رغبتهم في تكميل صورة البحث اللغوي بعد أن استوت لهم أصول القسمين الآخرين: الأسماء والأفعال، ولا يخفى في هذا كله أثر العقلية النحوية الباحثة أبداً عن الأصول والفروع، والبسيط والمركب في كل الميادين، ولاسيما الميدان النحوي، إذ نالت الآراء فيه اهتمام اللاحقين، فسجلت كتب الأدوات النحوية كثيراً من الأمثلة التطبيقية لهذه العقلية.

ولكنّ بعض هذه الآراء لم تسجل تسجيلاً صحيحاً حين نُقلت، فقد يكون للتعصب النحوي أو الوهم أثر في نقل هذه الآراء، أو ربّما يكون للنحوي الواحد رأيان في المسألة، فيُنقل عنه رأي واحد، ويُترك الآخر، أو يكون الرأي المنقول في الأصل لنحوي واحد، فيُنسب لجماعة نحوية من دون تمييز، وقد حدث هذا كثيراً في آراء بعض النحويين الذين ينتمون إلى النحو الكوفي.

يكشف هذا البحث شيئاً من ذلك بعرضه مسألة واحدة هي: البساطة والتركيب في (إلا)، وحقيقة رأي الفراء (٢٠٧هـ) في ذلك مأخوذاً من كتابه (معاني القرآن)، ومقابلاً بالرأي الذي نُسب إليه، والذي أوقع الكثير من النحويين قدماء ومعاصرين في الوهم في تبيان حقيقة رأي الفراء في ذلك.

Abstract

Of follow -finding Grammarians tools grammatical - movements and buildings linguistic and functions - and standing on their quest to realize their assets in terms of the simplicity of installation, really understand the capacity of this mental activity enjoyed by Grammarians, And admire the diverse reasoning that reveals the imagination of my mind fertile, and an urgent desire to recognize Facts this section of the parts of speech, and perhaps the motive for this but it is a desire to supplement the image of linguistic research after the Astute their assets sections others: nouns and verbs, is no secret in this whole effect mental grammatical researcher never assets and branches, and simple and compound in all fields, especially the field grammar, as it gained the attention of subsequent opinions, recorded a grammatical tools wrote a lot of practical examples of this mindset.

But some of these opinions did not record a record right when quoted, it may be intolerance grammar or illusion effect in the transfer of these views, or perhaps have a grammatical one- two opinions in the matter, conveys his opinion one, and leave the other, or be the opinion Movable originally for me and one, are attributed a group of grammatical without discrimination, this has happened a lot in the opinions of some grammarians who belong to as kufi.

Reveals this search of something that by submitting a single issue: the simplicity and installation (إلا), and the fact that the opinion of Alfarra (207 AH) in that taken from the book (معاني القرآن), and a corresponding opinion that attributed to him, and that got a lot of grammarians ancient and contemporary in the illusion of reflect the fact that in the opinion of Alfarra.

المقدمة

مَنْ يتابع تفصّي النحويين للأدوات النحوية - حركاتها وأبنيئها اللغوية ووظائفها - ويقف على سعيهم الحثيث لإدراك أصولها من حيث البساطة والتركيب، يدرك فعلاً سعة هذا النشاط العقلي الذي يتمتع به النحويون، ويعجب بتعليقاتهم المتنوعة واستدلالاتهم المتفاوتة التي تكشف عن خيال ذهني خصب، ورغبة ملحة في إدراك حقائق هذا القسم من أقسام الكلام، ولعلّ الباعث على هذا إنّما هو رغبتهم في تكميل صورة البحث اللغوي بعد أن استوت لهم أصول القسمين الآخرين: الأسماء والأفعال، ورغبتهم أيضاً في توحيد العامل النحوي بتقليل الأصول التي جاءت منها بعض الأدوات النحوية، وذلك بإرجاع بعضها إلى أمّ الباب، كما في إعادة (كأنّ) و (لكنّ) إلى (إنّ)، وإعادة (لنّ) و (إنّ) إلى (أنّ).

ولا يخفى في هذا كلّ أثر العقلية النحوية الباحثة أبداً عن الأصول والفروع، والبسيط والمركب في كل الميادين، ولاسيما الميدان النحوي، إذ نالت الآراء فيه على اهتمام اللاحقين، فسجّلت كتب الأدوات النحوية كثيراً من الأمثلة التطبيقية لهذه العقلية، واستدلالاتها على ذلك.

ولكنّ بعض هذه الآراء لم تسجل تسجيلاً صحيحاً حين نُقلت، فقد يكون للتعصب النحوي أو الوهم أثر في نقل هذه الآراء، أو ربّما يكون للنحوي الواحد رأيان في المسألة، فيُنقلُ عنه رأي واحد، ويُترك الآخر كأنّه لا وجود له، أو يكون الرأي المنقول في الأصل لنحوي واحد، فيُنقلُ ويُنسب للجماعة النحوية من دون تمييز، وقد حدث هذا كثيراً، ولاسيما ما يتعلق بأراء بعض النحويين الذين وُصفوا بأنّهم ينتمون إلى النحو الكوفي، وقد استوى في هذا الشيوخ وتلامذتهم، مما أوقع النحويين الذين خلفوهم بمثل ما وقعوا هم به، إذ كان هؤلاء يُعدّونه مصدرًا موثوقًا، لا يتطرق إليه الشك.

يكشف هذا البحث شيئاً من ذلك بعرضه مسألة واحدة هي: البساطة والتركيب في (إلاّ) وحقيقة رأي الفراء في ذلك مأخوذاً من كتابه (معاني القرآن)، ومقابلاً بالرأي الذي تُسبب إليه، والذي أوقع الكثير من النحويين قديماً ومعاصرين في الوهم في تبيان حقيقة رأي الفراء في ذلك. والله وليّ التوفيق، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

البساطة والتركيب في (إلاّ)

مما تُسبب فيه إلى الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين حقيقة أداة الاستثناء (إلاّ) من حيث البساطة والتركيب، وهذا الأمر يعرض له النحويون عند بحثهم قضية العامل في المستثنى، والآراء التي قيلت فيه، أي إنّ قضية بساطة (إلاّ) وتركيبها في خضمّ هذه الآراء تكون قضية أساسية في الكشف عن هذا العامل، سواء أكان الأثر الذي يتركه هذا العامل في الذي بعد (إلاّ) نصباً أم إبتاعاً أم بحسب الموقع. وقد وقع الإجماع بين النحويين البصريين - وهذا بصريح قولهم هم أنفسهم - أنّ (إلاّ) الدالة على الاستثناء كلمة واحدة غير مركبة، وهم يصدرون في ذلك عن كلام سيبويه، ولا يخرجون عنه، فهو ينقل عن شيخه الخليل (١٧٠هـ) أنّه (كان يقول: (إلاّ) التي للاستثناء بمنزلة دُفْلَى، وكذلك حتّى، وأمّا (إلاّ) و (إمّا) في الجزاء فحكاية)^(١).

أي إنّ (إلاّ) كلمة واحدة غير مركبة، ليست كما هي في (إلاّ) التي في الجزاء؛ لأنّها مركبة من (إنّ) و (لا)، قال الزجاجي (٣٣٧هـ): (قال سيبويه: (إلاّ) في الاستثناء بمنزلة دُفْلَى، فإن سميت بها لن تصرف المسمّى به في معرفة ولا نكرة، يعني أنّ (إلاّ) كلمة واحدة مؤنثة، فالألف التي في آخرها ألف التأنيث، بمنزلة الألف التي في دُفْلَى، فلذلك لم تصرف المسمّى بها)^(٢).

وقال السيرافي (٣٦٨هـ): (وإن سميّت بـ (إلاّ) التي للاستثناء، أو (حتّى)، فإنّهما اسمان غير محكيين؛ لأنّ كلّ واحد منهما لم يُركّب من حرفين) (٣).

أمّا (إلاّ) عند الكوفيين فقد نُسب إليهم القول بتركيبها من (إنّ) الناصبة و (لا) النافية، فحُقِّقَتْ نون (إنّ) لكثرة الاستعمال، وأدغمت في اللام، فصارتا (إلاّ)، وصار لها بالتركيب عمل لم يكن لها قبل التركيب، قال الزجاجي: (وأمّا الفراء فعنده أنّ اللام في (إلاّ) في الاستثناء أول الكلمة، وموقعها موقع فاء الفعل، وهي عنده - أعني إلاّ - مركّبة من حرفين من (إنّ) و (لا)، فإذا نصب بها، فقال: جاء القومُ إلاّ زيدًا، فالناصب عنده (إنّ)، و (لا) ملغاة، كأنّه قال: قام القومُ إنّ زيدًا لا، أي: لم يبق ... وإذا رفع بها، فقال: قام القومُ إلاّ زيدًا، فالرافع عنده (لا)، و (إنّ) ملغاة، كأنّه قال: قام القومُ لا زيدًا) (٤).

وقال السيرافي: (قال الفراء: (إلاّ) أخذت من حرفين (إنّ) التي تنصب الأسماء ضُمّت إليها (لا)، ثمّ حُففت فأدغمت النون في اللام، فصارت (إلاّ)، فاعملوها فيما بعدها عملين: عمل (إنّ) فنصبوا بها، وعمل (لا) فجعلوها عطفا) (٥)، وهو ما ذكره الزّمانى (٣٨٤هـ) أيضًا مع اختلاف في اللفظ (٦)، وتابعهما في هذا القول ابن بابشاذ (٤٦٩هـ) (٧).

وقال أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ): (ذهب الفراء ومنّ تابعه من الكوفيين - وهو المشهور من مذهبهم - إلى أنّ (إلاّ) مركّبة من (إنّ) و (لا)، ثمّ خففت (إنّ)، وأدغمت في (لا)، فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارًا بـ (إنّ)، وعطفوا بها في النفي اعتبارًا بـ (لا)) (٨).

ويبدو أنّ أبا البركات الأنباري قد أخذ هذا الرأي منسوبًا إلى الفراء عن السيرافي؛ لقوله وهو يتكلّم على شيخه أبي محمد المقرئ (٥٤١هـ): (وسمعتُ عليه كتاب سيبويه وشرحه لأبي سعيد السيرافي) (٩).

رأي الفراء (٢٠٧هـ)

بعد الرجوع إلى كتاب (معاني القرآن) للفراء لمعرفة حقيقة رأيه تبين لنا أنّ الذي ذكره منسوبًا إليه لم يكن، بحسب النص المطبوع لمعاني القرآن، كما نقله السيرافي ومنّ تابعه، فهو على الرغم من ذهابه إلى تركيب (إلاّ)، لكنّ مكونات هذا التركيب تختلف عمّا نسبوه إليه، فهو يذكر ذلك في كلامه على (لَمَّا) في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [سورة يس/٣٢]، فيستطرد في الكلام على (إلاّ)، فيقول: (ونرى أنّ قول العرب (إلاّ) إنّما جمعوا بين (إنّ) التي تكون جحدًا، وضَمُّوا إليه (لا)، فصارا جميعًا حرفًا واحدًا، وخرجتا من حدّ الجحد؛ إذ جمعنا فصارا حرفًا واحدًا، ... ومثل ذلك قوله (لولا)، إنّما هي (لو) ضُمّت إليه (لا) فصارتا حرفًا واحدًا) (١٠).

أي إنّ الفراء يقول صراحة بحرفيّة (إلاّ) وبتركيبها، ولكن ليس على النحو الذي ذكره ونسبوه إليه، بل هي مركّبة من (إنّ) و (لا) النافيتين، إذ صار لهما بعد التركيب معنى لم يكن لهما قبله، وهذا على حدّ تركيب (لولا)، التي يراها مكونة من (لو) الدالة على امتناع الشيء لامتناع غيره، ضُمّت إليها (لا) النافية، فصارتا حرفًا واحدًا دالا على معنى لم يكن لهما قبل التركيب، وهو امتناع الشيء لوقوع غيره، والفراء في مذهبه بتركيب (إلاّ) بهذه الشاكلة يبدو أنّه ينطلق من فكرة أنّ الاستثناء من الإثبات نفْيٌ، ومن النفي إثبات، فكان هذا المذهب محاولةً منه لتفسير ذلك، ولتوضيح العلة في مخالفة ما بعد (إلاّ) لما قبلها إثباتًا أو نفْيًا.

وما يذهب إليه الفراء في تبين حقيقة تركيب (إلاّ) ليس بدعًا، بل يصدرُ في ذلك عمّا ابتدعه الخليل ومال إليه، وأصلّ له في بعض الأدوات النحوية، فعلى سبيل التمثيل يرى الخليل أنّ (إنّ) مركّبة من (إن) و (أن) (١١)، وأنّ (لن) مركّبة من (لا) و (أن) (١٢)، وأنّ (مهما) مركّبة من (ما وما) (١٣).

والأصل الذي بنى الخليل عليه ذلك أنَّ الشَّيْئَيْنِ إذا رُكِّبَا، وكان لكلٍّ منهما معنى وحكم، حدث لهما بالتركيب حكم ومعنى لم يكن لهما قبل أن يتركبا^(١٤)، بمعنى أنَّ الحرفية أو الاسمية التي كانت قبل التركيب لم تتغير عما هي عليه بعد التركيب، بل يقتصر التغيير على الوظيفة التي تؤديها الأداة بعد التركيب، والتي هي غيرها قبل التركيب.

ويمكن تفسير هذا الميل إلى القول بالتركيب بالارتباط بأصل عام يتعلّق بتكثير المعاني، وتجديد الأحكام، وقد يكون هناك سبب ثان يرتبط بتقليل الأصول لا تكثيرها، فقد قال الشلوبين (١٦٤٥هـ): (وللخليل رحمه الله أن يقول: مأخذنا في هذه الصناعة إنّما هي لتقليل الأصول ما أمكن لا لتكثيرها، ولذلك لم يُقل في (يضرّب)، واضرب، وضارب، ومضروب، وضرب، وضرب) إنّها أصول كلّها، إنّما جعلنا واحداً منها أصلاً، وهو (ضرب) وجعلنا الباقي فرعاً عليه^(١٥).

ولا يخفى في هذا كله أثر العقلية النحوية التي لا تقتأ تبحث عن الأصل والفرع، والبسيط والمركب، وتسعى لانتزاع الأسباب التي تبدو منطقية لتفسير مختلف الظواهر اللغوية، ومن ثمّ فلجوء الفراء وغيره من النحويين على اختلاف انتماءاتهم النحوية وآرائهم التي يتمسكون بها، واختلاف أزمانهم إلى القول بالتركيب، إنّما هو سعيّ منهم إلى تفتيق أحكام جديدة لم تكن معروفة من قبل، وقد يدلّ ذلك على إيمانهم بتطور اللغة، وعدم ثباتها على قوانين محددة^(١٦)، فضلاً عن ذلك فالحرف الواحد قد يتوالد من كثرة الاستعمال في الحرفين المجتمعين، وكثرة الاستعمال ناموس ثابت في تغيير الحروف للتخفيف تركيباً وحذفاً.

وقد ذكر الفراء ذلك، فما تغيّر عنده تركيباً بسبب كثرة الكلام به (ويُكأنّ)، فهي عنده قد تكون مكوّنة من (ويّ) و (كأنّ)، قال: (وقد يجوز أن تكون كثر بها الكلام فوصلت بما ليست منه)^(١٧).

ومما تغيّر عنده حذفاً لكثرة الكلام به الحرف (سوف)، ففي تعليقه على قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [سورة الضحى/ ٥] قال: (وهي في قراءة عبد الله: (وَلَسَيُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى))^(١٨)، والمعنى واحد، إلا أنّ (سوف) كثرت في الكلام، وعرف موضعها، فتُرك منها الفاء والواو، والحرف إذا كثر فربما فُعل به ذلك^(١٩).

وينجز هذا الاتجاه عند الفراء في (إلّا) إلى (لما) إذا كانت بمنزلة (إلّا)، فيذهب إلى أنّها مركبة من (لم) و (ما) النافيتين، وصارتا بالتركيب حرفاً واحداً، فخرجتا من النفي إلى الاستثناء، قال: (والوجه الآخر من التثقيب أن يجعلوا (لما) بمنزلة (إلّا) مع (إنّ) خاصّة، فتكون في مذهبيها بمنزلة (إنّما) إذا وُضعت في معنى (إلّا)، كأنّها (لم) ضُمّت إليها (ما) فصارتا جميعاً استثناء، وخرجتا من حدّ الجحد)^(٢٠).

وقد وجد المستشرق الألماني برجشتراسر بهذا مجالا للتمسك بدعوى تركيب (إلّا)، ولكن ليس على النحو الذي عرضه الفراء أو السيرافي ومن وافقه، فهو يرى أنّ (إلّا) مركبة من (إنّ) الشرطية، و (لا) النافية، فمثل: ما جاعني أحد إلا زيد، أصلها: إنّ لم يكن جاعني زيد فما جاعني أحد، غير أنّ الجملة الأولى بعيدة جداً عن هذا الأصل، وقال: (فـ (إلّا) في مثل: ما جاعني أحد إلا زيد، وإنّ أمكن اشتقاق معناها من جملة شرطية، فلم يبقَ فيها في الحقيقة شيء من معنى الشرط، ولا يستأنف بها جملة، بل هي وما بعدها جزء من الجملة المستثنى منها، فيقرب معناها من معنى النفي)^(٢١).

وهذا الذي يذهب إليه إن أمكن تطبيقه على جملة الاستثناء المنفية، فلا يمكن ذلك مع الجملة المثبتة، وقد أقر هو بذلك فقال: (وهي في غير مثالنا أبعد بكثير عن الشرط منها فيه، مثال ذلك: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ [سورة البقرة/ ٢٤٩]، فلا يمكن تقدير ذلك كجملة شرطية)^(٢٢).

وحقيقة الأمر أن هذا رأي على غرابته في تفسير وظيفة (إلا) في الكلام، يبدو أنه مبني على ثلاث

حقائق:

الأولى: الشبه اللفظي بين (إلا) في الاستثناء، و(إلا) المركبة من (إن) الشرطية، و (لا) النافية، ووظيفة هذه غير وظيفة تلك، قال المرادي (٧٤٩هـ): (وأما (إلا) في قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾ [سورة الأنفال/ ٧٣]، و ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾ [سورة التوبة/ ٤٠]، فهي مركبة من (إن) الشرطية، و (لا) النافية، وهي حرفان لا حرف واحد، وأمرها واضح^(٢٣)، أي إن الشبه اللفظي ليس مسوغاً للاشتراك الدلالي، أو التقارب الوظيفي بين الأدوات، وإن حصل ذلك فهو من دلالة التركيب وانضمام مفرداته بعضها إلى بعض لا من دلالة مفرداته مستقلة.

الثانية: أن الاستثناء قيد مخصص لعموم الكلام، نحو: أكرم الناس إلا الجهال، كما أن الشرط كذلك، نحو: أكرم الناس إن كانوا علماء^(٢٤)، وهو ما دأب على توضيحه علماء الأصول، فهو عندهم إحدى القرائن اللفظية التي يحصل بها تخصيص العموم، أي إخراج بعض أفراد اللفظ العام من الدلالة التركيبية، فقوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ [سورة البقرة/ ٢٤٩]، فيه إسناد الشرب من ماء النهر إلى جيش طالوت، ولكن أخرج بعضاً من هذا الإسناد بـ (إلا)، وفي هذا الإخراج تخصيص لدلالة العموم وتقييد لها^(٢٥)، وهذا لا يتأتى من الدلالة الإفرادية كما هو واضح، بل من الدلالة التركيبية، بمعنى أن المفردات لا تستقل بنفسها في تأدية المعنى المراد هنا، بل لا بد لها من أن تتضم إلى مفردات أخرى مكونة للتركيب، ومنه يأتي المعنى المطلوب.

والمستشرق برجستراسر قد أشار إلى معنى التخصيص الذي يفيد الاستثناء بنفسيره جملة الاستثناء (ما جاعني أحد إلا زيد)، ولكن بخلاف حقيقته، فتفسيره للجملة بـ (إن) لم يكن جاعني زيد فما جاعني أحد) مساواة بين الخصوص والعموم، ففي الجملة الأولى نفي المجيء عن الأحاد عموماً وتخصيصه بزيد، في حين نجد أن في الجملة الثانية مساواة بين عموم أحد وزيد، بمعنى أن زيدا هو الأحد، والأحد هو زيد، وهو خلاف المعنى الوارد في الجملة الأولى.

الثالثة: أن الاستثناء من النفي إثبات، والاستثناء من الإثبات نفي، وهذه دلالة مفهومية لا دلالة لفظية، أي إن هذا إنما يكون بطريق الإشارة؛ لأن حكم النفي ينتهي كما ينتهي بالغاية، فالاستثناء في حقيقته غاية للمستثنى منه، فمتى ما دخل على الإثبات انتهى بالنفي؛ لانعدام علة الإثبات، وسُمي هذا نفيًا وإثباتًا مجازًا، والمراد أنه لم يُحكم على المستثنى بحكم الصدر، بل حُكم عليه بنقيض ذلك^(٢٦).

وقد أشار أبو البقاء الكفوي (١٠٩٤هـ) إلى هذا المعنى بقوله: (والاستثناء وُضِعَ للنفي؛ لأنه لبيان أن المستثنى لم يدخل في حكم المستثنى منه)^(٢٧)، ولشدة شبه الاستثناء بالنفي جاز أن تقع (لا) النافية موقع (إلا)، فنقول: قام الناس لا زيد، إن أُريد إخراج زيد من الناس على وجه الاستثناء؛ لأن (لا) مثل (إلا) تخرج الثاني مما دخل فيه الأول^(٢٨).

صدي ما تُسبب إلى الفراء عند النحويين القدماء والمحدثين:

وأيًا كان الذي توهم هذا على الفراء فقد أوقع النحويين الذين جاؤوا بعده بالوهم نفسه الذي توهمه، وكانوا يعدون ذلك ممّا يوثق به، غير أنه قد وقع بينهم الخلاف في نسبته إلى الفراء أو إلى غيره، وقد ظهر هذا جليا في كتب النحو القديمة، وفي المؤلفات النحوية المعاصرة.

• **النحويون القدماء**

١. **كتب الخلاف النحوي:**

يتكلم العكبري (٦١٦هـ) على الخلاف في عامل النصب في المستثنى، ويسوق هذا الرأي وينسبه إلى الفراء قائلا: (وقال الفراء: (إلا) مركبة من (إن) و (لا)، فإذا نصبت نصبت بـ (إن)، وإذا رفعت كانت (لا) للعطف) (٢٩).

وأما عبد اللطيف الشرجي (٨٠٢هـ) فقد جرى مجرى مَنْ سبقه في التأليف في الخلاف النحوي، إذ نسب الرأي إلى الفراء بعد أن نسبته إلى الكوفيين عامة، قال: (ذهب الكوفيون إلى أن (إلا) في الاستثناء هي العاملة في المستثنى بنفسها؛ لأنها مركبة من (إن) و (لا) فخففت (إن)، وأدغمت في اللام، فنصبوا بها في الموجب اعتباراً بـ (إن)، وأتبعوا في غيره اعتباراً بـ (لا)، وهذا قول الفراء وَمَنْ بايعه منهم) (٣٠).

٢. كتب النحو العامة:

في هذا النوع من التصنيف النحوي نجد أن النحويين انقسموا في نسبة هذا الرأي، فمنهم من نسبته إلى الفراء استناداً إلى ما ذكره السيرافي، كابن مالك (٦٧٢هـ) (٣١)، وشهاب الدين القرافي (٦٨٤هـ) (٣٢)، والمرادي (٣٣)، وابن عقيل (٧٦٩هـ) (٣٤).

ومنهم من نسبته إلى الفراء مباشرة من غير أن يدعي نقله عن السيرافي كابن يعيش (٦٤٣هـ) (٣٥)، وابن عصفور (٦٦٩هـ) (٣٦)، ورضي الدين الأسترابادي (٦٨٨هـ) (٣٧)، والسيوطي (٩١١هـ) (٣٨).

أما العكبري (٦١٦هـ) فيبدو مضطرباً في نسبة هذا الرأي فهو مرة ينسبه إلى الفراء خاصة كما تقدم آنفاً، ومرة ينسبه إلى الكوفيين عامة من غير أن يحدد نحوياً بعينه، فيقول: (وقال الكوفيون (إلا) مركبة من (إن) و (لا)، فإذا نصبت كان بـ (إن)، وإذا رفعت كان بـ (لا)) (٣٨)، في حين نسبته ابن القواس (٦٩٦هـ) إلى أكثر الكوفيين (٤٠).

وأما القسم الأخير من النحويين كابن الحاجب (٦٤٦هـ)، وأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) فلم ينسبوا هذا الرأي إلى نحوي أو جماعة من النحويين، فابن الحاجب عند ما ساق هذا الرأي قال: (وقال قوم: ...) (٤١)، أما أبو حيان فقد صدره بلفظة (وقيل) (٤٢)، وتابعهما في هذا الشاطبي (٧٩٠هـ)، وعده رأياً من ضمن الآراء التي سردها في ناصب المستثنى (٤٣).

ولعل قول ابن الحاجب (وقال قوم)، وقول أبي حيان (وقيل) يكشف عن نزعة تضعيف الرأي الذي سيوردانه بعد ذلك وكونه مجهولاً، ويدل على ذلك لفظة (قوم) النكرة، والفعل (قيل) المبني للمجهول.

• النحويون المحدثون

لم يقتصر هذا الأمر على النحويين القدماء، بل نجد أن الباحثين المعاصرين الذين تعرضوا للاستثناء في دراساتهم قد انقسموا على قسمين، قسم تابع النحويين القدماء فيما ذهبوا إليه من تحقيق في صحة ذلك من عدمه، في حين أن القسم الثاني قد تحقق من حقيقة ما نسب إلى الفراء، ولم يرتض ما ذكره النحويون القدماء، فأشار إلى حقيقة رأي الفراء في تركيب (إلا)، ونبّهوا إليه.

فمن القسم الأول من الباحثين الدكتور مهدي المخزومي، فهو بعد أن أورد رأي سيبويه في (إلا) الذي نقله عن الخليل، قال: (والفراء يذهب إلى أنها منحوتة مركبة من حرفين (إن) التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار، و (لا) التي للعطف، فصار (إن لا)، فخففت النون وأدغمت في اللام، فأعملوها فيما بعدها عمليين، فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بـ (إن)، وعطفوا بها في النفي اعتباراً بـ (لا)، ... ولا أعلم أن الكوفيين خالفوه في القول بتركيبها) (٤٤).

والأمر نفسه نجده عند محمد بهجة البيطار في تعليقاته على كتاب (الموفي في النحو الكوفي)، فينسب الرأي إلى الفراء ومن تابعه من الكوفيين، وقال مثل ما قال أبو البركات الأنباري من أنّ هذا هو المشهور من مذهبهم^(٤٥).

ومن هؤلاء أيضا الدكتور علي أبو المكارم الذي يسوق ما نُسب إلى الفراء شرحا وتقصيلا، ويصفه بأنّه اتجاه مغاير لما ذهب إليه النحويون، ويحاول الدفاع عنه بقوله: (وليس رأي الفراء ... إلّا تحليلا للفظ (إلاّ) لتحديد سبب عملها)^(٤٦).

ولعل أغرب ما في الأمر أن الباحث صلاح عوض بعد أن يذكر تركّب (إلاّ) من (إنّ) المشددة، و(لا) العاطفة، يقول: (وهذا رأي الفراء)^(٤٧)، ثم ينقل من كتاب (معاني القرآن) رأي الفراء الذي ليس فيه شيء مما ذكره الباحث من غير أن يشير إلى وجه الاختلاف بين ما أورده وما ورد في كتاب (معاني القرآن).

وإذا ما نظرنا في مصادر هؤلاء الذين نسبوا الرأي إلى الفراء كما أورده السيرافي وجدناهم - قدماء ومحدثين - يعتمدون اعتمادا كبيرا على ما أورده أبو البركات الأنباري في كتابه (الإتصاف في مسائل الخلاف)، بل إنّ بعضهم ينقل ذلك منه كما فعل ابن يعيش الذي أورده ما ذكره أبو البركات برمته^(٤٨)، ثم أعقب ذلك بأنّ أورد ردودا لا تختلف كبير اختلاف عن تلك التي أوردها أبو البركات.

وعلى الرغم من هذا الشبوح في تبيان رأي الفراء في تركيب (إلاّ) على النحو الذي ذكره النحويون يمكن أن نجد من الباحثين المعاصرين من لم يرتض هذا الأمر، وعاد إلى كلام الفراء واستقصاه من أصوله، وأبان رأيه على حقيقته، وهم القسم الثاني.

ولعلنا يمكن أن نلاحظ ذلك فيما ذكره الدكتور كاظم إبراهيم كاظم، فهو يشير إلى أنّ ما نُسب إلى الفراء في (إلاّ) مخالف كل المخالفة لما جاء في كتابه معاني القرآن، ويذكر رأيه كما ورد في معاني القرآن، ويقول: (ونفهم من هذا أنّه يقول بحرفية (إلاّ)، وإنّ لها معنى يختلف من معنى النفي؛ لأنّها بتركيبها هذا اتخذت شكلا مستقلا، ومعنى وظيفيا)^(٤٩).

ويعتمد الدكتور المختار أحمد ديرة في نقل رأي الفراء على ما نقله أبو البركات الأنباري، ويعلّق على ذلك بقوله: (فالأنباري ينسب للفراء أنّ (إلاّ) مركبة من (إنّ) الناصبة و (لا) النافية، وبرجوعنا لمعاني القرآن نجد أنّ الفراء لم يقل ما نسبته الأنباري إليه)^(٥٠)، ويذكر بعد ذلك رأي الفراء على حقيقته.

وممن ينضم إلى الذين أشاروا ونبهوا إلى وهم ما نُسب إلى الفراء الباحث منصور صالح محمد، إذ يقول بعد أن أورد الرأي الذي ذكره الأنباري: (وقد قادنا البحث في كتاب الفراء (معاني القرآن) إلى عدم ثبوت هذه النسبة)^(٥١).

رأي المبرّد (٢٨٥هـ)

ينقل لنا ابن السراج (٣١٦هـ) رأيا للمبرّد يخالف فيه النحويين في نسبة الرأي المنسوب إلى الفراء، فهو ينسبه إلى البغداديين، قال ابن السراج: (قال أبو العباس رحمه الله: يزعم البغداديون أنّ قولهم: (إلاّ) في الاستثناء، إنّما هي (إنّ) و (لا)، ولكنهم خففوا لكثرة الاستعمال، ويقولون إذا قلنا: ما جاءني أحد إلاّ زيد، فإنّما رفعا زيدا ب (لا)، وإنّ نصبنا ب (إن)، ونحن في ذلك مخيرون في هذا؛ لأنّه قد اجتمع عاملان (إنّ و لا)، فنحن نعمل أيّهما شئنا)^(٥٢).

هكذا ينقل ابن السراج رأي المبرّد من غير أن يعلّق عليه، وهذا إقرار منه واتفاق على نسبة هذا الرأي الوارد على هذه الشاكلة إلى البغداديين، ولعل ثمة أسئلة يمكن أن تسجّل هنا، وهي:

١. إذا كانت نسبة هذا الرأي إلى الفراء على ما توضّح فيما سلف، وهو المشهور عند النحويين، فكيف ينسبه المبرد إلى البغداديين كما نقل ذلك ابن السراج، وهو الأقرب عهداً إلى الفراء؟

٢. كيف لم يشر أحد من النحويين ممن خلفوا المبرد غير ابن السراج إلى هذا الرأي بهذه النسبة؟

٣. كيف نسب السيرافي، وهو المتأخر عن ابن السراج، الرأي إلى الفراء؟

يمكن للباحث الناظر في حياة النحويين وسيرهم العلمية، وكذا الحال في المجالس العلمية والمناظرات التي كانت تعقد بينهم في مجالس الخلفاء أو الولاة، أقول يمكن للناظر في هذا كلّ أن يقف على كثير من الحقائق التي من خلال معارضتها تكشف عن بعض الجوانب التي قد تغيب عن النظر في حال لو نظرنا في سيرة كل واحد منهم منفرداً، وهنا يرد السؤال: هل كان المبرد غير عالم بحقيقة رأي الفراء ليورده على هذه الشاكلة أولاً، ولينسبه إلى البغداديين ثانياً؟

لو عدنا بالبحث إلى حياة المبرد العلمية لوجدنا أنه اخذ علمه في اللغة والنحو من مجموعة ليست بالقليلة من علماء عصره البارزين آنذاك، ولعلّ من أبرز هؤلاء العلماء أبا عمر الجرمي (٢٢٥هـ) (٥٣)، وأبا محمد التوزي (٢٣٣هـ) (٥٤)، وأبا عثمان المازني (٢٤٨هـ) (٥٥)، وأبا إسحاق الزيّادي (٢٤٩هـ) (٥٦)، وغيرهم ممن كان له الأثر الكبير في تكوين الثقافة اللغوية والنحوية للمبرد (٥٧)، وهؤلاء الذين ذكرتهم وغيرهم أيضاً قد استقوا علمهم من الأصمعي (٢١٦هـ) (٥٨).

والذي يهّم البحث هنا هو أبو عمر الجرمي، وشيخه الأصمعي، والسبب في ذلك أنّ الأصمعي قد لقي الفراء وشافه في مسألة لغوية اعترف له بعدها بأنه أعلم الناس (٥٩).

أمّا أبو عمر الجرمي فقد اجتمع بالفراء في مجلس ناظره فيه، وبحسب الرواية كان القول فيه والغلبة للجرمي على الفراء (٦٠).

فضلاً عما تقدّم فالمبرد كان عارفاً بحقيقة آراء الفراء، فهو حين كان ينقل له رأياً يقدّمه بقوله: (بعض النحويين من غير البصريين)، ومثال على ذلك قوله: (وبعض النحويين من غير البصريين يُجيز النصب على إضمار (أنّ))، والبصريون يأتون ذلك، إلا أنّ يكون منها عوض؛ نحو: الفاء والواو، وما ذكرناه معهما، ونظير هذا قول طرفة (٦١):

أَلَا أَيُّهَذَا الرَّاجِرِي أَحْضَرُ الْوَعْيِ وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

وَمَنْ رَأَى النَّصْبَ هُنَاكَ رَأَى نَصْبَ (أَحْضَرُ) (٦٢).

وهذا الرأي إنّما هو الفراء أورده في كلامه على قراءة (فَكَ رَقِبَةً أَوْ أَطْعَمَ) (٦٣)، في قوله تعالى: ﴿فَكَ رَقِبَةً أَوْ إِطْعَامَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ [سورة البلد/ ١٣-١٤]، قال: (وهو أشبه الوجهين بصحيح العربية؛ لأنّ الإطعام اسم، وينبغي أن يرد على الاسم اسم مثله، فلو قيل: (ثمّ أنّ كان) (٦٤)، أشكل للإطعام والفك، فاخترنا (فَكَ رَقِبَةً)؛ لقوله: (ثمّ كان)، والوجه الآخر جائز، تضرع فيه (أنّ)، وتلقّى، فيكون مثل قول الشاعر:

أَلَا أَيُّهَذَا الرَّاجِرِي أَحْضَرُ الْوَعْيِ وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

ألا ترى أنّ ظهور (أنّ) في آخر الكلام يدل على أنّها معطوفة على أخرى مثله في أول الكلام، وقد حذفها (٦٥). في ضوء هذه المعطيات يكون مما لا بدّ منه أن انتقلت الآراء التي كان يقولها الفراء تفصيلاً أو إجمالاً إلى المبرد، مرة بطريقة غير مباشرة أي من طريق الأصمعي إليه بوساطة أبي عمر الجرمي، ومرة بطريقة مباشرة متمثلاً بالجرمي نفسه، ومن ثمّ فليس من المعقول أن يتوهم حقيقة رأي الفراء ليورده على الشاكلة التي أوردها عليه، ما لم يكن هناك وهم في الأصل ربّما وقع من الناقل.

وعلى وفق هذا فنسبنا الرأي إلى البغداديين لا تخرج عن أمرين:

الأول: أنّ مصطلح البغداديين قد اختلط المقصود منه على من خلف المبرد، وقد يكون ابن السراج ممن اختلط عليهم هذا، فنسب الرأي إلى البغداديين على الرغم من أنّه من آراء الكوفيين.

الثاني: أنّ هذا الرأي منسوب فعلاً إلى البغداديين، وقد قُصِدَ به ذلك، أي إنّ هذا الرأي منقول عنّ خلف الفراء ممن اصطاح على تسميتهم بالبغداديين.

أمّا الأمر الأول فإنّ المبرد لم يجرِ قلمه بلفظ البغداديين على الكسائي والفراء، بل كان يطلق عليهم اسم الكوفيين، ويمكن ملاحظة ذلك مما أورده من رأيٍ نسبته إلى الكوفيين حين قال: (وجميع هذه التي يسميها الكوفيون معربة من مكانين، لا يصلح في القياس إلّا ما ذكرنا)^(٦٦).

وهذا الرأي الذي نسبته المبرد إلى الكوفيين صراحةً نجده عند ابن الأنباري (٣٢٨هـ)، إذ أورده منسوباً إلى الكسائي والفراء، قال: (وقال الكسائي والفراء: امرؤ، معرب من مكانين، عُرِبَ من الرّاء والهمزة، وإنّما دعاهم إلى أن يُعربوه من مكانين، والإعراب الواحد يكفي من الإعرابين، أنّ آخره همزة، والهمز قد يترك في كثير من الكلام، فكهروا أن يفتحوا الرّاء، ويتركوا الهمز، فيقولوا: امرؤ، فتكون الرّاء مفتوحة، والواو ساكنة، فلا تكون في الكلمة علامة للرفع، فعربوه من الرّاء ليكونوا إذا تركوا الهمز آمنين من سقوط الإعراب من الكلمة)^(٦٧).

وكانت تسمية الكسائي أو الفراء بالكوفيين شائعة في زمانهما، فالزبيدي (٣٧٩هـ) ينقل لنا أنّ أبا يوسف صاحب أبي حنيفة دخل يوماً على الرشيد فوجد عنده الكسائي، فقال أبو يوسف للرشيد: هذا الكوفي قد استفرغك^(٦٨)، وغلب عليك، فقال له الرشيد: يا أبا يوسف، إنّهُ ليأتيني بأشياء يشتمل عليها قلبي^(٦٩).

وهذا في الواقع ما كان شائعاً في عصر المبرد أيضاً، أمّا تسمية البغداديين فقد أطلقت على من خلفهما، وتتلذذ على أيديهما، كأبي العباس ثعلب (٢٩١هـ)، وابن السكيت (٢٤٤هـ)، والمبرد يدرك ذلك، وهو مما لا يخفى عليه مثل هذا الأمر، إذ نُقِلَ عنه حين ذكر كتاب (إصلاح المنطق) قوله في ابن السكيت: (ما رأيت للبغداديين كتاباً خيراً من كتاب يعقوب بن السكيت في المنطق)^(٧٠)، وابن السكيت كما هو معروف من الكوفيين، فهو من أصحاب الكسائي، وكان عالماً بالقرآن ونحو الكوفيين^(٧١)، ولكنّ المبرد لم يُسمِّه بالكوفي، بل جعله من البغداديين.

وهذا يعني أنّ المبرد كان يدرك إدراكاً تاماً، ويفرّق تقريباً دقيقاً بين من يسميهم بالكوفيين، ومن يسميهم بالبغداديين، ومن ثمّ فإنّ ورود لفظ الكوفيين في كتابه المقتضب كان يعني به الكوفيين حقاً، لا أنّه من وهم الناسخ، ومن هنا نتبيّن أنّ ما ذهب إليه الدكتور مهدي المخزومي من أنّ المبرد لم يجرِ قلمه بلفظ الكوفيين، وأنّ ورود اسم الكوفيين في المقتضب لا يعني أنّه كان يعرف هذه التسمية، وأنّه قد يُحمَل على أنّه تصرف من النسخ، أو من بعض التلاميذ الذين شاعت بينهم هذه التسمية^(٧٢)، أقول إنّ ما ذهب إليه خلاف الواقع على الرغم من أنّ المبرد لم يكن يذكر لفظة الكوفيين إذا ما ذكر رأياً للفراء، كما سلف أن ذكرت ذلك.

أمّا الخلط بين التسميتين فقد وقع عند من خلف المبرد، ولاسيّما الذين تتلمذوا على يديه كابن السراج الذي استعمل لفظ البغداديين إلى جانب استعماله لفظ الكوفيين^(٧٣) من غير أن يفرّق بينهما، ومن ذلك قوله: (والبغداديون يجيزون في: ما عندي إلّا أباك أحدًا، الرفع والنصب في (أبيك)، ويجيزون: ما عندي إلّا أبوك أحد)^(٧٤).

وهذا الرأي الذي نسبته ابن السراج إلى البغداديين إنّما هو رأي الفراء، فقد أشار الفراء إلى أنّ المستثنى في قولهم: ما عندي أحدٌ إلّا أخوك، يكون مرفوعاً تابعاً للمستثنى منه، فإنّ قُدِّمَت (إلّا) وما بعدها، نُصِبَ المستثنى فنقول: ما أتاني إلّا أخاك أحدٌ، ويجوز رفعه فنقول: ما أتاني إلّا أخوك أحدٌ، على أن يكون (أحدٌ) بدلاً من (أخوك)^(٧٥).

في حين يصرّح باسم الكوفيين في موضع آخر، ويطلقه على الفراء خاصة، إذ يقول في كلامه على ضمير الفصل: (وهذا الباب يسميه الكوفيون العماد، قال الفراء: أدخلوا العماد ليفرقوا بين الفعل والنعت)^(٧٦) ويزداد الخلط بين التسميتين وضوحاً عند أبي علي الفارسي (٣٧٧هـ)، وهو ممن تتلمذ على يد ابن السراج، فهو كثيراً ما يذكر آراء منسوبة إلى البغداديين، وهي في الأصل آراء لنحويين كوفيين، فمن ذلك على سبيل التمثيل قوله: (قال البغداديون أو من قال منهم في قوله: ﴿وَحُضِّنْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [سورة التوبة/ ٦٩]: إِنَّ المعنى: وخُضِّنْتُمْ كخوضهم)^(٧٧)، وهذا الرأي قد ذكره الفراء في تفسيره هذا الآية، إذ قال: (وقوله: وَحُضِّنْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا، يريد: كخوضهم الذي خاضوا)^(٧٨).

ونراه يصرّح في موضع آخر بنسبة الكسائي والفراء إلى البغداديين، قال: (وقال الفراء عن الكسائي: لا أتيك أبدأ الأبيد، وأبدأ الآباد، وزاد غيره من البغداديين، أبدأ الآبدن، وأبدأ الأبدية، وأبدأ الله)^(٧٩).

وفي موضع آخر يذكر رأياً وينسبه إلى الكوفيين، وهو في الواقع للفراء خاصة، فقد قال في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً﴾ [سورة البقرة/ ٤٨]: (قال الكسائي: إِنَّ المحذوف هنا الهاء، لأن الظروف لا يجوز حذفها بهذه، ... وجماعة من الكوفيين يقولون: إِنَّ المحذوفة ((فيه))^(٨٠)، وقد قال الفراء في هذه الآية: (وقوله: وَاتَّقُوا يَوْماً لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً، فإنه قد يعود على اليوم واللييلة ذكرهما مرة بالهاء وحدها، ومرة بالصفة فيجوز ذلك، كقولك: لا تجزي نفس عن نفس شياً، وتضمّر الصفة، ثم تظهرها، فتقول: لا تجزي فيه نفس عن نفس شياً)^(٨١).

ويزداد الأمر إيغالاً في الخلط عند ابن جني (٣٩٢هـ) الذي يضطرب في نسبة الرأي الواحد، فهو ينسبه تارة إلى الكوفيين، وتارة أخرى إلى البغداديين، فقد أشار في تعليقه على قول الشاعر^(٨٢):

أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوْ مِ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

إلى أَنَّ (هذا على تشبيهه (أَنْ) بـ (ما) في معنى المصدر في قول الكوفيين)^(٨٣)، ويقول في موضع آخر في قول الشاعر^(٨٤):

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مَنِي السَّلَامِ وَأَلَّا تُغْلِمَا أَحَدَا

(شبهه (أَنْ) بـ (ما)، فلم يعملها في صلتها، وهذا مذهب البغداديين)^(٨٥)، وهذا الرأي الذي ذكره إنما هو رأي ثعلب الذي أشار إلى أَنَّ هذا التشبيه لغة^(٨٦).

ولعل فيما ذكرته من أمثلة الخلط بين التسميتين عند ابن السراج وأبي علي الفارسي وابن جني ما يكفي للكشف عن حقيقة الأمر، غير أن أمر الخلط بين التسميتين ليس على إطلاقه عند النحويين، فقد وجدنا كلاً من السيرافي والرماني يذكران الرأي في حقيقة تركيب (إلا) عند غير البصريين، وينسبانه إلى الفراء صراحة، على الرغم من أن شيخهما ابن السراج قد نسبته إلى البغداديين، ولم يجر قلمه فيه بذكر الفراء.

واستناداً إلى ما سلف يمكن أن نتبين أجوبة الأسئلة التي ذكرتها في مقدمة هذا المحور من البحث، إذ إن مصطلح البغداديين كان عند المبرد يعني من خلف الكسائي والفراء ممن أخذ علمه منهما، أمّا هذان فهما عنده من الكوفيين، وهو ما صرح به في المقتضب، وإن لم يذكرهما باسميهما، ولكن الخلط بين التسميتين وقعت بعد المبرد، فكان من الطبيعي أن يذكر ابن السراج رأياً للفراء، وهو الكوفي عند المبرد، وينسبه إلى البغداديين، ويدعي ذلك على المبرد، ولكن الأمر كان مختلفاً عند السيرافي الذي نسب الرأي إلى الفراء صراحة، ولم يذكر لفظ الكوفيين ولا البغداديين.

خلاصة البحث

أما بعد فيمكن بعد هذه الرحلة مع المصادر النحوية التي تناولت آراء النحويين في حقيقة أداة الاستثناء (إلا)، وتركيبها عند الفراء أن نخرج بالنتائج الآتية:

١. تعدّ (إلا) من الأدوات البسيطة عند النحويين البصريين، في حين هي من الأدوات المركبة عند الفراء من الكوفيين، وتتركّب عنده من (إنّ) النافية ضُمّت إليها (لا)، فصارتا (إلا)، وقد أظهر البحث ذلك، وتبيّن أنّ هذا خلاف ما نقله أبو بكر بن السراج عن المبرد، وتبعه في هذا السيرافي، ومن ثمّ أبو البركات الأنباري الذي جعله المشهور من مذهبهم، وعليه جرى النحويون الذين خلفوا أبا البركات الأنباري، وجرى عليه الباحثون المعاصرون الذين تقبلوا رأيه بقبول حسن، إلا تلة قليلة منهم نبّهوا على خلل ما نقله الأنباري.

٢. على الرغم من أن المبرد لم يكن يذكر الكوفيين، أعني الكسائي والفراء، حين يذكر رأيا لهم سوى مرة واحدة لكنه كان على معرفة تامة بأرائهم، فضلا عن معرفته بالبغداديين، ومن يتسمى بهذه التسمية، ومن ثمّ فما نقله ابن السراج عن المبرد من رأي للفراء منسوباً إلى البغداديين يكون مما توهمه ابن السراج، واختلط عليه الأمر في المقصود من لفظ البغداديين، أو لفظ الكوفيين، وهو ما أدى إلى سريان هذا الخلط عند النحويين الذي جاؤوا بعده، ولاسيما ممن تتلمذ على يديه كأبي علي الفارسي، ومن تتلمذ عليهم، حتى وصل الأمر بابن جني أن ينسب الرأي الواحد إلى الكوفيين تارة، والبغداديين أخرى.

٣. ينبغي للباحث الناظر أن لا يأخذ ما يذكره أبو البركات الأنباري في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) أخذ المسلمات، بل لا بد له من عرض الآراء التي يذكرها على مصادرها الأصلية؛ لتمحيصها، وتبيان ما فيها من زيادة أو نقصان، ومعرفة دقة ما ينقله ويورده من آراء ينسبها إلى الكوفيين، ومدى صحة ذلك، وبمعنى آخر فإن ما ذكره أبو البركات الأنباري منسوباً إلى الكوفيين به حاجة إلى إعادة النظر فيه، والكشف عن حقيقة هذه الآراء، لا سيما أن المصادر قد توفرت في الوقت الحاضر، ولم تعد شحيحة كما كان ذلك من قبل.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

هوامش البحث

- (١) الكتاب ٣ / ٣٣٢.
- (٢) اللامات / ١٣-١٤.
- (٣) شرح كتاب سيويه ٤ / ٨٩.
- (٤) اللامات / ١٤.
- (٥) شرح كتاب سيويه ٣ / ٦٢.
- (٦) ينظر: معاني الحروف / ١٢٦.
- (٧) ينظر: شرح كتاب الجمل للزجاجي / ٤٣٥.
- (٨) الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة ٣٤) ١ / ٢٦١، وينظر هذا الكلام نفسه في: أسرار العربية / ٢٠١، ومن غير أن ينسبه إلى الفراء في: الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة / ١٣٠.
- (٩) نزهة الألباء في طبقات الأدباء / ٣٤٧.
- (١٠) معاني القرآن ٢ / ٣٧٧.
- (١١) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ١ / ٢٣٢.
- (١٢) ينظر: الكتاب ٣ / ٥.
- (١٣) ينظر: المقتضب ٢ / ٤٨.
- (١٤) ينظر: سر صناعة الإعراب ١ / ٣٠٦.

- (١٥) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢ / ٤٧٣-٤٧٤.
- (١٦) ينظر: الخلاف النحوي في الأدوات / ٤٨-٤٩.
- (١٧) معاني القرآن ٢ / ٣١٣.
- (١٨) وهي لعبد الله بن مسعود، ينظر: مختصر في شواذ القرآن / ٨٥.
- (١٩) معاني القرآن ٣ / ٢٧٤.
- (٢٠) معاني القرآن ٢ / ٣٧٧.
- (٢١) التطور النحوي للغة العربية / ١٧٥.
- (٢٢) المصدر نفسه.
- (٢٣) الجنى الداني / ٤٨١.
- (٢٤) ينظر: مباحث التخصيص عند الأصوليين والنحاة / ٦١.
- (٢٥) ينظر: دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين / ١٧٦.
- (٢٦) ينظر: الشبه في البحث النحوي دراسة في التراكيب المشبهة / ١٦٤.
- (٢٧) الكليات / ٩١.
- (٢٨) ينظر: نيل العلا في العطف بلا / ١٣٠.
- (٢٩) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين / ٤٠٠.
- (٣٠) ائتلاف النصرة / ١٧٤.
- (٣١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٧٩.
- (٣٢) ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء / ١٢٩.
- (٣٣) ينظر: الجنى الداني / ٤٧٧.
- (٣٤) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ١ / ٥٥٧.
- (٣٥) ينظر: شرح المفصل ٢ / ٧٦.
- (٣٦) شرح جمل الزجاجي ٢ / ٢٥٣.
- (٣٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢ / ٨٠.
- (٣٨) ينظر: همع الهوامع ٢ / ١٨٨.
- (٣٩) اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٣٠٣.
- (٤٠) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ١ / ٢٥٤.
- (٤١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٦١.
- (٤٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٣ / ١٥٠٦.
- (٤٣) ينظر: المقاصد الشافية ٣ / ٣٥٠.
- (٤٤) مدرسة الكوفة / ٢٢٤.
- (٤٥) ينظر: الموفي في النحو الكوفي / ٧٢، الهامش (٤).
- (٤٦) الحذف والتقدير في النحو العربي / ١٢٥ و ١٢٧.
- (٤٧) ينظر: الاستثناء في القرآن الكريم / ٣٨.
- (٤٨) ينظر: شرح المفصل ٢ / ٧٦-٧٧.
- (٤٩) الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي / ٥٤.
- (٥٠) دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفرّاء / ٣٣٤.

- (٥١) الخلاف النحوي في المنصوبات / ١٧٤.
- (٥٢) الأصول في النحو ١ / ٣٠٠-٣٠١.
- (٥٣) ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٢ / ٨.
- (٥٤) ينظر: نزهة الألباء / ١٥٤.
- (٥٥) ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة ١ / ٢٨١.
- (٥٦) ينظر: نزهة الألباء / ١٨٢.
- (٥٧) لمعرفة المزيد من هؤلاء العلماء ينظر: الكامل في اللغة والأدب (مقدمة المحقق) ١ / ٨ - ١١.
- (٥٨) ينظر: اشتقاق الأسماء (مقدمة المحقق) / ١٨ - ٢١.
- (٥٩) ينظر: مجالس العلماء / ١٧٨.
- (٦٠) ينظر: تاريخ مدينة السلام ١٠ / ٤٢٨.
- (٦١) ديوان طرفة بن العبد / ٤٥.
- (٦٢) المقتضب ٢ / ٨٥.
- (٦٣) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي، ينظر: السبعة في القراءات / ٦٨٦.
- (٦٤) يعني قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ﴾ [البقرة/١٧]
- (٦٥) معاني القرآن ٣ / ٢٦٥.
- (٦٦) المقتضب ٢ / ١٥٥.
- (٦٧) إيضاح الوقف والابتداء ١ / ٢١١ - ٢١٢.
- (٦٨) استفرغك: لم يبق من جهدك وطاقتك شيئاً.
- (٦٩) ينظر: طبقات النحويين واللغويين / ١٢٧.
- (٧٠) نزهة الألباء / ١٦٠.
- (٧١) ينظر: معجم الأدباء ٦ / ٢٨٤٠.
- (٧٢) ينظر: الدرس النحوي في بغداد / ٢١٩ - ٢٢٠.
- (٧٣) ينظر على سبيل التمثيل: الأصول في النحو ١ / ٩٤، و ١٨٤، و ١٨٦، و ٢٣٠.
- (٧٤) الأصول في النحو ١ / ٣٠٣.
- (٧٥) معاني القرآن ١ / ١٦٧ - ١٦٨.
- (٧٦) الأصول في النحو ٢ / ١٢٥.
- (٧٧) المسائل الشيرازيات ١ / ٣٦٠.
- (٧٨) ينظر: معاني القرآن ١ / ٤٤٦.
- (٧٩) المسائل الشيرازيات ١ / ٢١٨.
- (٨٠) الإغفال ١ / ٢٠١.
- (٨١) معاني القرآن ١ / ٣١.
- (٨٢) البيت بلا نسبة في: معاني القرآن ١ / ١٣٦، والخصائص ١ / ٣٨٩.
- (٨٣) سر صناعة الإعراب ٢ / ٤٤٨.
- (٨٤) البيت بلا نسبة في: الخصائص ١ / ٣٩٠.
- (٨٥) سر صناعة الإعراب ٢ / ٥٤٩.

(٨٦) ينظر: مجالس ثعلب ١/ ٣٢٢.

مصادر البحث

١. ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة/ عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (٨٠٢ هـ)، تحقيق الدكتور طارق الجنابي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٩٨٧ م .
٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب/ أبو حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ)، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨ م.
٣. الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي/ الدكتور كاظم إبراهيم كاظم، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٨ م.
٤. الاستثناء في القرآن الكريم/ صلاح عوض عبد الله مريش، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦ م.
٥. الاستثناء في أحكام الاستثناء/ شهاب الدين القرافي (٦٨٢ هـ)، تحقيق الدكتور طه محسن، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
٦. أسرار العربية/ أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (٥٧٧ هـ)، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، مطبعة الترقى، دمشق، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م.
٧. اشتقاق الأسماء/ أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي (٢١٦ هـ)، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٤ م.
٨. الأصول في النحو/ أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (٣١٦ هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، ١٩٩٩ م.
٩. الإغراب في جدل الإغراب ولمع الأدلة / أبو البركات الأنباري (٥٧٧ هـ)، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧ م.
١٠. الإغفال / تصنيف أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (٣٧٧ هـ)، تحقيق عبد الله عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ٢٠٣٣ م.
١١. إنباه الرواة على أنباه النحاة/ جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (٦٢٤ هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤ م.
١٢. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين/ أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (٥٧٧ هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٨٧ م.
١٣. الإيضاح في شرح المفصل/ أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (٦٤٦ هـ)، تحقيق موسى بناي العلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢ م.
١٤. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة/ جلال الدين السيوطي (٩١١ هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٧٩ م.
١٥. تاريخ مدينة السلام/ الخطيب البغدادي (٤٦٣ هـ)، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١ م.
١٦. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين/ أبو البقاء العكبري (٦١٦ هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور عبد الرحمن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكات، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠ م.

١٧. التطور النحوي للغة العربية/ المستشرق الألماني برجشتراسر، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٣م.
١٨. الجنى الداني في حروف المعاني/ حسن بن قاسم المرادي(٧٤٩هـ)، تحقيق الدكتور طه محسن، ساعدت جامعة بغداد على نشره، الطبعة الأولى، ١٩٧٦م.
١٩. الحذف والتقدير في النحو العربي/ الدكتور علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
٢٠. الخصائص/ ابن جني(٣٩٢ هـ)، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م.
٢١. الخلاف النحوي في الأدوات/ عامر فائل محمد بلحاف، عالم الكتب، الأردن، إربد، الطبعة الأولى، ٢٠١١م.
٢٢. الخلاف النحوي في المنصوبات/ منصور صالح محمد علي الوليدي، عالم الكتب الحديث، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
٢٣. دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفرّاء/ الدكتور المختار أحمد ديرة، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس، ليبيا، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٩م.
٢٤. الدرس النحوي في بغداد/ الدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.
٢٥. دلالة تركيب الجمل عند الأصوليين/ الدكتور موسى بن مصطفى العبيدان، الأوائل للنشر والتوزيع، سورية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
٢٦. ديوان طرفة بن العبد شرح الأعلام الشنتمري/ تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م.
٢٧. ديوان النابغة الذبياني/ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.
٢٨. السبعة في القراءات/ أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد(٣٢٤هـ)، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية، د- ت.
٢٩. سر صناعة الإعراب/ ابن جني(٣٩٢هـ)، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.
٣٠. الشبه في البحث النحوي - دراسة في التراكيب المشبهة (أطروحة دكتوراه)/ عبد الحميد حمودي علوان، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠١٠م.
٣١. شرح التسهيل/ ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الجبائي الأندلسي(٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
٣٢. شرح جمل الزجاجي(الشرح الكبير)/ ابن عصفور الاشبيلي(٦٦٩هـ)، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، مطابع مؤسسة دار الكتب، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الجمهورية العراقية، ١٩٨٠م.
٣٣. شرح الرضي على الكافية/ رضي الدين الاسترأبادي(٦٨٨هـ)، تحقيق يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، طهران، إيران، ١٩٧٨م.
٣٤. شرح كافية ابن الحاجب/ ابن القواس عبد العزيز بن جمعة الموصلية(٦٩٦هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور علي الشمولي، دار الأمل، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

٣٥. شرح كتاب الجمل للزجاجي، تأليف طاهر بن أحمد بن بابشاذ (٤٦٩هـ) / (أطروحة دكتوراه) دراسة وتحقيق حسين علي لفته ياس السعدي، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٣م.
٣٦. شرح كتاب سيبويه/ أبو سعيد السيرافي (٣٦٨هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
٣٧. شرح المفصل/ موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت، د- ت.
٣٨. شرح المقدمة الجزولية الكبير/ أبو علي الشلوبين (٦٥٤هـ)، حققه تركي سهو نزال العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
٣٩. شرح المقدمة المحسبة/ طاهر بن أحمد بن بابشاذ (٤٦٩هـ)، تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٧٦م.
٤٠. طبقات النحويين واللغويين/ أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (٣٧٩هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية، ١٩٨٤م.
٤١. الكامل في اللغة والأدب/ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ)، تحقيق عبد الحميد هندوي، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
٤٢. الكتاب/ سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة. الجزء الثالث، بلا طبعة، بلا تاريخ.
٤٣. الكليات/ أبو البقاء الحسيني الكوفي (١٠٩٤هـ)، تحقيق الدكتور عدنان درويش، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٩٨م.
٤٤. اللامات/ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (٣٣٧هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، المطبعة الهاشمية، دمشق، ١٩٦٩م.
٤٥. اللباب في علل البناء والإعراب/ أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (٦١٦هـ)، تحقيق الدكتور غازي مختار طليمات والدكتور عبد الإله أحمد نبهان، دار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
٤٦. مباحث التخصيص عند الأصوليين والنحاة/ الدكتور محمود سعيد، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م.
٤٧. مجالس ثعلب/ أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (٢٩١هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، الطبعة السادسة ٢٠٠٦م.
٤٨. مجالس العلماء/ أبو القاسم الزجاجي (٣٣٧هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الكويت، ١٩٦٢م.
٤٩. مختصر في شواذ القرآن/ ابن خالويه (٣٧٠هـ)، عني بنشره ج. برجستراسر، دار الهجرة، د- ت.
٥٠. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو/ الدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦م.
٥١. المسائل الشيرازيات/ أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ)، حققه الدكتور حسن محمود هندوي، كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠٤٤م.
٥٢. المساعد على تسهيل الفوائد/ بهاء الدين بن عقيل (٧٦٩هـ)، تحقيق وتعليق الدكتور محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.
٥٣. معاني الحروف/ أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (٣٨٤هـ)، تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م.

٥٤. معاني القرآن/ أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء(٢٠٨هـ)، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م.
٥٥. معجم الأدباء/ ياقوت الحموي الرومي(٦٢٦هـ)، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
٥٦. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية/ أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي(٧٩٠هـ)، الجزء الثالث، تحقيق الدكتور عياد عيد الثبيتي، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
٥٧. المقتضب/ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.
٥٨. الموفي في النحو الكوفي/ صدر الدين الكنغراوي(١٣٤٩هـ)، شرح وتعليق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
٥٩. نزهة الألباء في طبقات الأدباء/ أبو البركات الأنباري(٥٧٧هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٨م.
٦٠. نيل العلا في العطف بلا/ تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي(٧٧٥٦هـ)، تحقيق الدكتور خالد عبد الكريم جمعة، مجلة معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المجلد الثلاثون، الجزء الأول، ١٩٨٦م.
٦١. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع/ جلال الدين السيوطي(٩١١هـ)، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.